الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

إقتراح قانون معجّل مكرر

إحتساب ساعات المتعاقدين في القطاع التربوي في ظل جائحة " كورونا "
و الوضع الإقتصادي و المالي المتردّي بحسب الساعات المنصوص عليها في العقود

**مـــادة وحيدة :**

١- خلافا" لأي نص آخر و بصورة إستثائية و لمرة واحدة عن العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، يحفظ حق المدرسين المتعاقدين في الجامعة اللبنانية و المتعاقدين في التعليم الأكاديمي والمهني في المدارس و الثانويات و المعاهد الرسمية على إختلاف مسمياتهم ، في إحتساب ساعات التدريس المقررة لهـــم خلال فترة الإقفال العـام و التعطيل بسبب جائحة كورونا و الوضع الإقتصادي و المالي المتردي ، تستوجب البدل المحدّد بمعزل عن آلية التعليم و طرائقه ، ما لم يتمنع المتعاقد نفسه عن تنفيذ ساعاته بحسب القرارات و الالية المعتمدة في وزارة التربية و التعليم العالي .
أما المستعان بهم فتكون بدلاتهم المالية على نفقة الجهات المانحة و مسؤوليتها .

٢ - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

بيروت في ٢٠٢٢/٣/١٤

## الأسباب الموجبة

لما كان العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ قد شهد صعوبات وتحدّيات وتشتت وتشرذم نتيجة المواجهة – التجربة للجائحة التي باغتت جميع القطاعات لا سيما القطاع التربوي، كان حرصنا على أن يكون العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١ أفضل منه والذي شكّل نوعاً من الخبرة التي أردنا استكمالها وتطويرها، مع كل ما نواجهه من تحديات ومعوقات مادية في التعلّم عن بُعد، جاء إضراب الأساتذة المتعاقدين مع أعدادهم الكبيرة في المدارس والثانويات الرسمية- حيث تعطّل فيها التعليم جزئياً أو كلياً- ليشكّل عاملاً إضافياً في تشرذم التعليم في هذه الظروف الاستثنائية...

ولما كان القطاع التربوي يتصدّى في هذه الظروف الاستثنائية لعواقب الجائحة، خاصة من جهة الإقفال العام الذي يطال المدارس والمعاهد الرسمية، بشتّى الوسائل المتاحة كان التعلّم من بُعد الحل البديل الذي كبّد ويكبّد الجسم التعليمي جهوداً إضافية وأعباء مادية يصعب على الأساتذة عامة والمتعاقدين خاصة تحمّلها...

لذلك،

نتقدم باقتراحنا هذا آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره.